رئيس قطاع الرقابة والتفتيش الفني بالهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد لـ (14 أكتوبر) :

اليمن أول دولة عربية تشكل هيئة لمكافحة الفساد بصلاحيات واسعة

لم نمارس على أعضاء الهيئة أي نوع من الضغوطات

اختتمت عامها الثاني وهي لا تزال تحبو لمد سيطرتها على قضايا الفساد ونشر هيبتها على الصغير والكبير،المسئول والموظف في محاولة جادة لإزاحة الفساد عن كاهل المؤسسات والدوائر الحكومية والخاصة إنها الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد التي تأسست بقرار جمهوري رقم 36 لسنة 2006م وبمناسبة الذكرى الثانية لتأسيسها.. صحيفة 14 أكتوبر تلتقي برئيس قطاع الرقابة والتفتيش الأخ أحمد عبد الرحمن قرحش في حوار صريح ابتدأه بالقول :

الفساد ظاهرة عالمية سادت خلال السنوات الأخيرة في عدد من بلدان العالم بما في ذلك الدول المتقدمة ،فتداعت الدول وتبلورت الآراء أممياً بأن الفساد ظاهرة خطيرة جداً على حياة الشعوب واقتصاديات الدول النامية ومن هذا المنطلق جاءت فكرة إنشاء منظمات لمكافحة الفساد في أكثر من بلد ،وأجمعت هذه البلدان على أنه لا بد من وجود إطار دولي يضم هذه البلدان بإسهام الدول الصناعية والمتقدمة واليمن إحدى الدول الموقعة على الوثيقة الأممية لمحاربة الفساد وتعد الدولة الأولى عربياً توقع على هذه الاتفاقية وبالتالي كان لا بد من الإسراع في إنشاء هيئة يناط بها هذه المهمة فجاء إنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد برعاية القيادة السياسية التي أصدرت عدداً من القوانين مثل قانون إنشاء الهيئة الذي منح الهيئة استقلالاً تاماً وليس عليها أي رقابة أو إخضاع أعضائها إلى المساءلة القانونية إلا في حالة الخيانة الوطنية ،وقانون الذمة المالية.

مبنى هيئة مكافحة الفساد

نستقبل الشكاوى من المواطنين والإعلام مرجعنا لمتابعة قضايا الفساد

تباطؤ البت في قضايا الفساد بالنيابات والمحاكم أكبر معوقات الهيئة

نسعى إلى تأسيس محكمة خاصة بقضايا الفساد .. والقضاء متفهم لذلك

ليس على الهيئة أي رقابة ولا يخضع أعضاؤها إلى المساءلة القانونية إلا في حالة الخيانة الوطنية

لقاء : محمد جابر صلاح - تصوير/سمير الصلوي

أحمد قرحش

الهيبة والمحاصرة

كلام جميل ما سمعناه منك لكنه رغم هذا كله نجد اليمن ما تزال ضعيفة في محاربة الفساد و ترتيبها فيه رقم 60 ...

- اخذ أطراف الحديث قائلا " العيب ليس في قانون الهيئة أو في اختصاصاتها وإنما التقارير الدولية تعتمد على التراكمات بمعنى أنها لم تكن محددة بفترة إنشاء الهيئة فالهيئة رفعت عدداً من القضايا إلى المحاكم وهناك أيضا قضايا منظورة أمامنا وسيتم إحالتها إلى النيابة وقضايا قد بت فيها ،كما يظهر ضرر الفساد لان اقتصاد اليمن ضعيف.

فالهيئة خلال العامين الماضيين عملت على محاصرة قضايا الفساد والرقابة المستمرة على جميع المؤسسات الحكومية وبـدأت هيبة الهيئة تأخذ مكانتها وتحد من التجاوزات في الميزانيات..ونسعى إلى أن يكون هناك محكمة خاصة بقضايا الفساد .

هل نفهم من صياغة إجابتكم أن الهيئة معنية بمكافحة الفساد في القطاع الحكومي والمختلط فقط ؟

- لا لا فقانون إنشاء الهيئة لم يفرق بين فساد حكومي وفساد خاص ،فالفساد هو فساد أينما حل ووجد والهيئة مكلفة بمحاربته .

لا فرق حتى الفساد السياسي ؟

- فأجاب ضاحكا "ممكن حتى الفساد السياسي بسبب تكوين أعضاء الهيئة السياسي غير أننا لم نطرق هذا الباب بعد غير أننا نتدخل في بعض القضايا من باب النصح والمشورة .

رديف للهيئة

إلى أين وصل التقارب بين الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ومنظمات المجتمع المدني ؟

- منظمات المجتمع المدني هي من الجهات التي شملها قانون إنشاء الهيئة وهي إحدى الأيادي التي نستعين بها كما هو حال المؤسسات والمنظمات الأخرى وقد وصل عدد المنظمات المتعاونة معنا إلى (30) منظمة تساهم بشكل فعال في إعداد الإستراتيجية الوطنية جنبا إلى جنب مع المنظمات الدولية التي تقدم الدعم الفني والمعنوي والمادي ،فالهيئة اليوم تسعى إلى إشراك منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية في مكافحة الفساد.

خارطة الطريق

ما هي تطلعات الهيئة من هذه الإستراتيجية ؟

- تعد هذه الإستراتيجية خارطة الطريق للجميع في محاربة الفساد وهي ملزمة للجميع بسبب أن الجميع شارك في انجازها.

مهام القطاع

نأتي إلى القطاع الذي ترأسه وهو قطاع الرقابة والتفتيش الفني فما مهامه واختصاصاته ؟

- مهمة القطاع هي مراقبة تنفيذ الأعمال فيما يتعلق بشق وبناء الطرق والمباني وكذا طريقة إنزال المناقصات والإشراف على المنفذين ومتابعة سير تنفيذ المشاريع بحسب الشروط وهذه المهمة الأساسية للرقابة والتفتيش واليوم لدينا قضايا من عام 2000م وحتى اليوم تتعلق بهذا الجانب.

آلية العمل

ممكن أن توضحوا للقارئ العزيز آلية تقديم الشكوى إلى الهيئة؟

- تتمثل الآلية في تقديم الشكوى مرفقة بجميع الوثائق إلى مكتب استقبال الشكاوى الـذي يقوم بالاطلاع على الشكوى ومراجعتها ورفعها إلى رئاسة الهيئة فتحيلها إلى القطاع المعني ، كما أننا نتعامل مع ما ينشر في وسائل الإعلام وفي تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة

مشاريع وهمية

أهم القضايا التي نزل القطاع لمعاينتها وماذا كانت النتائج؟

- عملنا على النزول إلى عدد من المحافظات مثل مأرب وأب وتعز وذمار والحديدة وعمران وتم الوقوف أمام العديد من هذه القضايا التي هي اليوم في النيابة والمحاكم ، ويواصل حديثه قائلا : و للأسف الشديد هناك قضايا لمشاريع وهمية كبدت الدولة خسائر كبيرة وأحرمت المواطنين من حقهم في المشاريع الحقيقية.

نريد القول الحق والصريح ..هل يمارس ضد أعضاء الهيئة أي نوع من الضغوط عند رفع القضايا ؟

- لم يحصل هذا إطلاقا

ما هو تقييمكم لقطاع الرقابة والتفتيش ؟

- اعتقد أننا قطعنا شوطاً كبيراً جداً لم نكن نتوقعه والقادم أفضل.

التدريب والتأهيل

جانب التأهيل والتدريب للموظفين ..إلى أين وصلتم فيه ؟

- حقيقة الموظفون لدينا محدودون ونعتمد في العمل الخارجي بالاستدعاء والتعاون والتكليف أو التعاقد مع مكاتب وشركات متخصصة ذي كفاءة عالية وسوف نعمل خلال هذه العام على استقبال مجموعة من الموظفين المؤهلين في التخصصات المطلوبة .

بطء النيابة

في الأخير ما هي أبرز المشاكل والصعوبات التي تعترض عملكم ؟

- عدم البت في القضايا من النيابة والمحاكم بسرعة أهم ما يعيقنا ولذلك نحاول إيجاد محكمة خاصة بالهيئة .

الطاقة الكهربائية أساس التطور والاستقرار

د/سمير عبده كليب الصلوي

التطور العلمي والتكنولوجي والاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي تشهده الكثير من الدول الإقليمية والعالمية من حولنا مرده في الأساس تسخير جزء كبير من مواردها المالية في بناء وتطوير وصيانة قاعدة قوية من البنى التحتية وفي مقدمتها إنتاج الطاقة الكهربائية الهائلة المواكبة للحاجة الآنية والتطور المتلاحق لعشرات السنين بعشرات الآلاف من الميجاوات لما لها من أهمية في كل مناحي الحياة وتسهيل قيام بقية البنى التحتية اللازمة للنهوض.

إن قوة أي بلد لا تقاس بما تملكه من جيوش جرارة وعتاد عسكري فتاك فحسب بل يكمن أيضاً بدرجة من الأهمية في ما تملكه من الطاقة الكهربائية والتي تسعى لإنتاجها من جميع المصادر (سواء كانت غازية أو بخارية أو شمسية أو من قوة الرياح والشلالات وأمواج البحار أو من المفاعلات النووية... أو غيرها) وبامتلاك الطاقة استطاعت النهوض والوصول إلى أعماق البحار والمحيطات والعروج إلى آفاق السماء وأنشأت المدن الصناعية والسكنية العملاقة على سطح الأرض وصارت الكثير من الدول تحتفل وتفتخر بمرور خمسين سنة بل ومائة سنة من عمر التيار الكهربائي الثابت والمستمر وغير المنقطع ونادراً ما نسمع عن انقطاع التيار الكهربائي كما حدث في مدينة دبي الإماراتية التجارية أو في إحدى العواصم الأوربية بسبب خلل فني لسويعات قليلة وكيف خرج المحللون الاقتصاديون والاجتماعيون والأمنيون والنفسيون بتقاريرهم التي تشير إلى حجم الخسائر المقدرة بمئات الملايين بل وبالمليارات من العملات الصعبة حصيلة توقف الكهرباء لسويعات قليلة أدت إلى توقف تداول الأسهم والبورصات وشلل وتوقف حركة المواصلات الجوية والبحرية والأرضية وتوقف معامل ووسائل العمل والإنتاج والحياة المعيشية والسياحية من ترفيهية وفندقية والحدائق وملاهي والعاب الكبار والصغار وتوقف المصاعد الكهربائية وما سببته من الإرباك والخوف لكبار السن والنساء والأطفال في الأسواق التجارية وما لحقهم من أعمال النشل والتحرش وغيرها . كل هذه الخسائر مقدرة لتوقف التيار الكهربائي لساعات قليلة خلال اليوم في بعض مدن العالم أما داخل اليمن فإن وضع الطاقة الكهربائية وضع مزري جداً وانقطاع التيار الكهربائي قد كبد المواطن والدولة خسائر جسيمة جداً تقدر بمئات المليارات من العملة الصعبة إذا ما حسب منذ منتصف التسعينات وحتى عامنا الحالي 2009م بسبب قدم المحطات وعدم التوسع فيها ما أثر سلباً على وسائل الإنتاج وتدني السياحة وتقلص الاستثمار وتلوث البيئة من جراء الأبخرة المتصاعدة من المحركات والمولدات الصغيرة وتلف الأجهزة الالكترونية والكهربائية الخاصة ونشوب الحرائق وتلف المواد الغذائية من فواكه وخضار ولحوم ومعلبات وكذلك الأدوية والعقاقير الطبية لعدم كفاية التبريد والتكليف ما أدى إلى اعتلال صحة الإنسان اليمني نتيجة تناوله أغذية وأدوية تالفة وفاسدة على الرغم من إشارة تاريخ الإنتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية على إمكانية الاستخدام لكن ظروف وشروط التخزين لم تتوفر لعدم توفر الطاقة الكهربائية الثابتة وما الرحلات العلاجية الجوية واليومية بالآلاف للمواطنين اليمنيين للتداوي في الدول الشقيقة إلا أكبر دليل على النتائج السلبية لانقطاع الكهرباء ما يؤدي إلى خسائر مستمرة للعملة الصعبة وتدني الثقة بالتداوي داخل البلاد ونظام (طفي لصي) أدى إلى تلف وتوقف أجهزة الإنتاج وأدى إلى إفلاس الكثير وزيادة البطالة وكذلك أدى إلى تدني التحصيل العلمي للطلاب في جميع المراحل التعليمية أي أن الثالوث الذي قامت من أجله الثورةألا وهو الفقر والجوع والمرض وجد تربة خصبة في الواقع الحالي لذلك من الضروري إعطاء الأولوية القصوى في استكمال وتطوير وصيانة ما كان قد أنجز من البنى التحتية اللازمة للنهوض والتطور والاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وإعطاء الأولوية للطاقة الكهربائية حتى تغطي العجز الحاصل حالياً والتوسع في إنتاج الطاقة التي تكفي على الأقل لعشرين سنة قادمة مع الأخذ بعين الاعتبار إتساع رقعة البلاد بعد الوحدة المباركة وما يربط سكان المدن الساحلية حيث الحرارة والرطوبة العاليتين وخاصة في فصل الصيف وفصل الخريف وكذلك سكان المناطق الصحراوية حيث الحرارة العالية والرطوبة المنخفضة معظم فصول السنة وما يحتاجه الريف اليمني بشكل عام من طاقة والذي يحتل ٪75 من المساحة الكلية والتعداد العام للسكان وحاجة البلاد للنهوض الاقتصادي عبر الاستثمار ومتطلبات السياحة للطاقة.

ضف إلى ذلك حاجة المدن الرئيسية وتوسعها الأفقي والرأسي حاضراً ومستقبلاً بشكل متسارع كما هو ملاحظ اليوم.حقاً أن الطاقة الكهربائية هي عصب الحياة والتقدم والتطور والاستقرار وهـذا ما أكدعليه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح في جولته المباركة لمحافظة إب لتلمس احتياجات المحافظة والدفع بعجلة المشاريع التنموية والخدماتية في المحافظات الجنوبية الغربية لليمن لما بها من طاقات بشرية إبداعية في جميع المجالات خدمت وستخدم أكثر نمو الاقتصاد الوطني سواء في مدنها الرئيسية أو في أريافها المنتجة والمؤمل أن يزيد إنتاجها بتوفير مشاريع البنى التحتية وخاصة الطاقة الكهربائية ومشاريع المياه ومشاريع الطرق الأسفلتية والترابية الحديثة والصحية والتربوية وغيرها والتي ستؤدي إلى الاستقرار وزيادة الإنتاج وستحد من الهجرة الخارجية والهجرة الداخلية التي تربك خطط التنمية المتتابعة لمواجهة الإنفجار السكاني وصعوبة تنمية الموارد وضبطها وإدارتها.